مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تَصْدُرُ عَنْ

الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة

مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازَةٌ من وِزارَةِ التَّعْليمِ العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السّنة الثانية– العدد الخامس
شَهْرُ مُحَرَّمٍ ١٤٣٩هـ/ تِشْرِينُ الأَوَّلِ ٢٠١٧م

نقض مقولة (فصل الدين عن السياسة)
عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضي الله عنه) أنموذجاً

"Separation Religion from Politics" Refutation
(Imam Ali Covenant to Malik Al-Ashtar as a Nonpareil)

م. د. هيثم عبد الزهرة جعفر الحلفي
كلية الإمام الكاظم الجامعة (عليه السلام)
فرع النجف الاشرف

Lectur. Dr. Haithim `Abidalzahgra Ja`afir Al-Halfi
Department of Theology, University College of
Imam Al-Kadhim for Islamic Sciences
Najaf Departments.

ملخص البحث

بحثي الموسوم بـ (نقض مقولة (فصل الدين عن السياسة) عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر أنموذجاً) تناول فقرات من عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشتر عندما ولاّه على مصر، حيث إن الإمام (عليه السلام) وإن كان قد مارس الحكم والسياسة في مدة خلافته بنحو عملي وواقعي وكانت خلافته امتداداً لخلافة الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله)، ومن ثَمَّ فما يراد الاستدلال به من سيرته العملية يكون أفضل مما يستدل به مما يوصي به مالك الأَشتر، ولكن الذي يعترض الاستدلال بفعله (عليه السلام)، أن الفعل والعمل لا لسان له ومن ثَمَّ لا يمكن الاستدلال به؛ إذ لا اطلاق له، وغاية ما يدل عليه هو الإباحة كما أَنَّه أَعم من الوجوب والاستحباب ويدل على مطلق الرجحان، ومن هنا يكتسب العهد أَهمية مضاعفة لأنه الفاظ، فهو وثيقة حقوقية مكتوبة في غاية الأهمية تبيّن وجهة نظر خليفة المسلمين وإمامهم في زمانه والأزمنة اللاحقة بل ترسم خطوط الإسلام العريضة ووجهة نظره فيما يتعلق بالعلاقة بين الرئيس ومرؤوسيه وكيفية إدارة الدولة وتشكيل الوزارات المهمة والسيادية، وشرائط رئيس الدولة وشرائط الوزراء والعلاقات بين هذه المناصب وأهمية كل منها، وبيان دقيق لفئات المجتمع وكيفية تعامل رئيس الدولة معهم، فالبحث يمثل لَبِنَة على طريق تأسيس الفقه السياسي الإسلامي وإدارة الدولة.

Abstract

The research study, "Separation Religion from Politics" Refutation (Imam Ali Covenant to Malik Al-Ashtar as a Nonpareil), tackles some points from the covenant , though the Imam Ali takes hold of the acts of ruling in his reign practically and aligns with the greatest prophet Mohammed (Peace be upon him and his posterity) so it is of importance to trace the teachings of ruling in the covenant to Malik Al-Ashtar . Such a covenant could be a legal document revealing the principles of khalifer of Muslims and paving the way presidents deal with people; the research paper here is the cornerstone in erecting the Islamic political theology to manage a state.

مشكلة البحث

إن المشكلة التي يحاول هذا البحث الإجابة عنها تكمن في محاولة التأسيس لفقه سياسي إسلامي يشكل لبنة في هذا البناء يعتمد على الآيات والروايات ويستقي نظرياته وقواعده من سيرة المعصومين في هذا المجال، ومن الطبيعي أن ثمة مؤلفات سابقة في هذا المجال لمؤلفين كبار كالميرزا النائيني في كتابه تنبيه الأمة وتنزيه الملة والسيد الخميني في كتاب الحكومة الإسلامية وكالشيخ المنتظري في كتاب ولاية الفقيه، والسيد محمد الحسيني الشيرازي في موسوعة الفقه الاستدلالي، ومن الطبيعي أن هذا الهدف لا يمكن الوصول إليه بلا تضافر التأليف في هذا المجال، فضلاً عن حاجة المتصدي العملية لهذه النظريات فإن الحاجة هي ام الاختراع فإذا مسّت الحاجة للنظرية الإسلامية في مقام العمل صار واجباً ولازماً على المختصين في مجالي الفقه والأصول للتشعب في الفروع الفقهية التي يحتاج إليها المتصدي في مقام العمل، وشيئا فشيئاً تتكامل النظرية الإسلامية في مجالي السياسة وإدارة الدولة.

خطة البحث

بحثي الموسوم بـ (نقض مقولة فصل الدين عن السياسة عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر انموذجاً) يتألف من مبحثين ومقدمة وخاتمة، ونتائج البحث.

تضمنت المقدمة التعريف بمالك الأشتر، تحت عنوان:

اولاً: من هو مالك الأشتر؟

ثانياً: التعريف بالعهد.

ثالثاً: اهمية العهد.

وجاء في **المبحث الأول** ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شرائط رئيس

الحكومة.

بينما ناقش **المطلب الثاني**: الأطر العامة لسياسة الرئيس الداخلية.

وبحث **المطلب الثالث**: ترجيح رضا العامة على رضا الخاصة في مقام التعارض.

أما **المبحث الثاني**، ففيه ثلاثة مطالب ايضاً.

تضمن المطلب الأول: الوزارات السيادية.

وتضمن المطلب الثاني: شرائط تسنم الوزارات.

بينما بحث المطلب الثالث: اسباب مرجوحية الإطراء على اصحاب المناصب.

اما الخاتمة: فقط تعرضتُ فيها لتفصيل ما أجمله الإمام (عليه السلام) في المطلب الأول من المبحث الثاني: وهي الوزارات السيادية، وقد تناولت فيه فئات المجتمع التي تتسنم هذه المناصب وكيفية التعامل معهم وما هي اهمية هذه المناصب للدولة الإسلامية.

منهجية البحث

ثم انني اعتمدت، **المنهج التحليلي**: المتمثل بمحاولة استنطاق مقاطع من عهد امير المؤمنين (عليه السلام) وتحليلها، وبيان مراد الأمير (عليه السلام) منها في مختلف مراحل البحث وذلك بحسب ما يعينني فهمي على ذلك، وبقدر ما يسمح المجال بذلك، ومن هنا ففي كثير من الأحيان كان النص قابلاً لأن يستنطق بما يزيد على ما ذكرته ولكن المجال لا يسمح؛ لأنه يستلزم تأليفاً مستقلاً وبحثاً مستفيضاً في هذا المجال.

والمنهج الوصفي: وذلك كما جرى في غير مورد في ثنايا البحث، حيث نقلت كلمات الإمام (عليه السلام)، وعَبَّرتُ عن أقواله بعبارات وكلمات اخرى ابسط وذلك من باب تسهيل وتوضيح عبارات الإمام (عليه

السلام)، وهو ادنى ما قمت به بعد نقل أقواله (عليه السلام).

المقدمة

تتضمن:

اولاً: من هو مالك الأشتر؟

ثانياً: التعريف بالعهد

ثالثاً: اهمية العهد

اولاً: من هو مالك الأشتر؟

هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث الكوفيّ، المعروف بالأشتر، من اصحاب امير المؤمنين (عليه السلام) ومن أثبتهم، أدرك رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو من ثقات التابعين[1]، وكان رئيس قومه وكان الإمام امير المؤمنين (عليه السلام) يثق به ويعتمد عليه وطالما كان يثني على وعيه وخبرته، كان حضوره فاعلاً في فتح دمشق وقد اصيبت عينه في حرب اليرموك[2] وبسببها عرف فيما بعد ذلك بالأشتر[3]، وعاش في الكوفة، وقد اثنى عليه الإمام امير المؤمنين قائلاً: «لقد كان لي كما كنت لرسول الله(صلى الله عليه وآله)»[4] وكان طويل القامة وعريض الصدر، وفارساً مقاتلاً يقل من يجاريه في القتال والصبر في الحرب[5].

نُفي مالك مع عدد من أصحابه إلى حمص في أيام عثمان بسبب اصطدامه بسعيد بن العاص والي عثمان، ولما اشتدت نبرة المعارضة لعثمان عاد إلى الكوفة، ومنع والي عثمان الذي كان ذهب إلى المدينة آنذاك من دخولها، واشترك في ثورة المسلمين على عثمان، وتولى قيادة الكوفيين الذين كانوا قد توجهوا إلى المدينة وكان له دور حاسم في القضاء على حكومة عثمان[6]، توفي مسموماً سنة ٣٩هـ وهو في طريقه إلى مصر لأداء مهامه الموكلة إليه، حيث لما ولاه الإمام علي (عليه السلام) على مصر بلغ ذلك معاوية ودس إليه السم في العسل على يد الدهقان

الـذي كان مقيـماً بالعريـش[٧]، فتأثـر الإمـام (عليـه السـلام) لوفاتـه كثـيراً حتى ظـن بعـض النخعيـين أن الإمـام فقـط هـو صاحـب المصيبـة[٨].

ثانياً: التعريف بالعهد

إنـه (عليـه السـلام) سـمى هـذه التوصيـات التـي كتبهـا إلى مالـك الأشـتر واراد منه أن يعمـل بهـا بالعهـد حيـث قـال (عليـه السـلام): «هـذا مـا أمـر بـه عبـد الله عـلي أمـير المؤمنـين مالـك بـن الحـارث الأشـتر في عهـده إليـه حـين ولاه مـصر»[٩].

العهـد لغـة: للعهـد في اللغـة عـدة معـان، فقـد ذكـر الجوهـري أنـه بمعنى: (الأمـان، واليمـين، والموثـق، والذمـة، والحفـاظ، والوصيـة، وقـد عهـدت إليـه، أي أوصيتـه، ومنـه اشـتق العهـد الـذي يكتـب للـولاة)[١٠].

فعهـده إليـه كان عبـارة عـن وصيـة يـوصي بهـا مالـك الاشـتر أن يعمـل بهـا، ومـن الطبيعـي انهـا ليسـت الوصيـة بالمعنـى الاصطلاحـي الفقهـي بـل بمعناهـا العـرفي؛ لأن الأخـيرة لا تكـون منجـزة إلا بعـد المـوت بـل هـي بمعنـى تعليـمات وأوامـر يأمـر الإمـام عـلي (عليـه السـلام) مالـك الاشـتر أن يعمـل بهـا ويطبقهـا في مـدة حكمـه عـلى مـصر، وهـذا مـا نـصّ الإمـام (عليـه السـلام) عليـه فيـه، حيـث قـال: «هـذا مـا أمـر بـه عبـد الله عـلي أمـير المؤمنـين مالـك بـن الحـارث الأشـتر في عهـده إليـه حـين ولاه مـصر»[١١]، والملاحـظ عـلى هـذه الوصايـا أنهـا لـو لوحظـت في حـد نفسـها بغـض النظـر عـن كونهـا موجهـة إلى الحاكـم والمتصـدي للولايـة عـلى النـاس؛ أنهـا ليسـت جميعـاً مـن الواجبـات بـل بعضهـا مسـتحبٌ، ومـع ذلـك يأمـر بهـا الإمـام المعصـوم احـد ولاتـه أن يقـوم بهـا ممـا ينبـه عـلى أنهـا لابـد أن تؤخـذ وتقـرأ في هـذا الإطـار لا في حـد نفسـها بـل بـما هـي واجبـات ملقـاة عـلى عاتـق ولي الأمـر

والحاكم على الناس، فهي بالنظر إليه تعدّ واجبات ومسؤوليات يتحتم عليه القيام بها لكي يسقط التكليف الثابت عليه بحكم قبوله مسؤولية الولاية على الناس؛ فإن الوالي بعد قبوله الولاية والحكم على الناس صارت ثمة مجموعة تكاليف ثابتة في عنقه يتحتم عليه الامتثال لها لكي يسقطها عن عهدته ولا يكون مسؤولا عنها أولاً أمام الله تعالى ثم أمام امير المؤمنين (عليه السلام).

ثالثاً: اهمية العهد الذهبي

يكفينا في مقام بيان أهمية عهده (عليه السلام)[١٢] لمالك الأشتر النخعي أبان توليه منصب الحكم على مصر، اعتماد الأمم المتحدة لهذا العهد كمصدر حقوقي كونه يبين الحقوق والواجبات بين الدولة والشعب، وقد قال الأمين العام للأمم المتحدة: إن هذه العبارة من العهد يجب أن تعلق على كل المؤسسات الحقوقية في العالم والعبارة هي: «وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكُلهم، فإنهم صنفان: إما اخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق» بل نادى كوفي عنان بأن تدرس الأجهزة الحقوقية والقانونية عهد الإمام لمالك الأشتر، وترشيحه لكي يكون احد مصادر القانوني الدولي وبعد مداولات استمرت لمدة سنتين في الأمم المتحدة صوتت غالبية دول العالم على كون عهد علي ابن ابي طالب (عليه السلام) لمالك الأشتر أحد مصادر التشريع القانوني الدولي وقد تم بعد ذلك إضافة فقرات اخرى من نهج البلاغة غير عهده (عليه السلام) لمالك الأشتر كمصدر للقانون الدولي[١٣]، فإذا اخذنا بنظر الاعتبار الفارق الزمني الكبير بين اطلاع كوفي عنان على عهده (عليه

السلام) وبين تاريخ صدوره، حيث كان قد صدر عنه (عليه السلام) قبل اكثر من اربعة عشر قرناً من الزمان ولازال صالحاً في الاستناد إليه إلى يومنا هذا وإلى يوم القيامة مما يدل على عظمة الإمام (عليه السلام) وأن كلامه دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين.

كما جاء في كتاب loss history الموجود حاليا في مكتبة الكونغرس الامريكي بواشنطن لمؤلفه الكاتب الامريكي المعاصر ميشيل هاملتون مورغان الذي يذكر فيه اعجابه الفائق بالسياسة الحكيمة لشخص خليفة المسلمين علي بن ابي طالب بعد أن اطلع على رسائله التي حررها الى ولاته في الامصار الاسلامية ومنهم مالك الأشتر مؤكدا عليهم أن يعاملوا المواطنين من غير المسلمين بروح العدل والمساواة في الحقوق والواجبات[١٤]، فالكاتب الاجنبي عَدَّ ذلك انعكاسا صادقا لسلوكيات الخليفة الحميدة المؤطرة بفضائل الاخلاق التي أهلته للدخول في تاريخ الانسانية من ابوابه العريضة.

المبحث الأول: رئيس الحكومة

المطلب الأول: شرائط رئيس الحكومة

المطلب الثاني: الأطر العامة لسياسة الرئيس الداخلية

المطلب الثالث: ترجيح رضا العامة على رضا الخاصة في مقام التعارض

(تمهيد)

إن وظيفة الوالي والرئيس هي متابعة كل صغيرة وكبيرة في حدود البلد المسؤول عليها ومن الطبيعي أن ذلك لا يتسنى له بالمباشرة وخصوصاً فيما إذا كانت اطراف البلد متباعدة وواسعة، ومن هنا فلا بد من الاعتماد على نظام الوسائط او سلسلة المراتب الإدارية سواء كانت مدنية او عسكرية، وهذا المفهوم كان موجوداً

وتحدث عنه الإمام امير المؤمنين (عليه السلام) في عهده، غاية الأمر أن هذا المفهوم توسع وأضيفت له مصاديق اخرى في زماننا وإن كان المفهوم واحداً، وسوف يأتي في آخر هذا البحث الملاك فيمن يقع عليهم الاختيار ليكونوا بطانة الحاكم والوزراء والمتصدين للمسؤوليات المهمة في البلد.

وقد اوجز الإمام امير المؤمنين (عليه السلام) في بداية العهد أساسيات ما يريد الحديث عنه وتناول ذلك بنحو الإجمال ثم اردف ذلك بتفصيل لما أجمله في البداية، حيث ركز حديثه في المقدمة عن المسؤوليات السيادية أو الوزارات السيادية التي سوف يأتي البحث عنها في المبحث الثاني، وهي:

(١) وزارة المالية

(٢) وزارة الدفاع والداخلية

(٣) وزارة الثقافة والإعلام

(٤) الوزارات الخدمية

المطلب الاول: شرائط رئيس الحكومة

إن ثمة شرطين اساسيين من الواجب توفرهما في رئيس الحكومة بل لابد من توفرهما كشرط في تسنم جميع هذه المسؤوليات والوزارات السيادية وهما أمران ورد النص عليهما في القرآن الكريم هما:

الاول: قال امير المؤمنين (عليه السلام): «تقوى الله وإيثار طاعته واتباع ما امر به في كتابه، من فرائضه وسننه التي لا يسعد احد إلا بإتباعها، ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها وأن ينصر الله بقلبه ويده ولسانه فإنه جل اسمه قد تكفل بنصر من نصره وإعزاز من أعزه»[١٥]؛ حيث ورد النصّ على ذلك في القرآن الكريم، حيث قال عزّ من قائل: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا الله يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[١٦]، فمن برز لنصرة الله

برز الله تعالى لنصرته وهكذا تسير الوزارات في أعمالها على نحو ايجابي سلس، والضامن له ما تعهد الله تعالى به في الآية، وامير المؤمنين (عليه السلام) طالما الكل يسعى لنصرة الله تعالى.

الثاني: نصّ الإمام امير المؤمنين (عليه السلام) على الشرط الثاني حيث قال: «وأمره أن يكسر نفسه من الشهوات ويزعها[17] عند الجمحات[18]، فإن النفس أمارة بالسوء إلا ما رحم الله»[19]، ومفاده عصيان رغبات النفس وشهواتها وهو ما نصّت عليه الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ﴾[20]، فإن النفس الإنسانية لابد من ترويضها بأداء الواجبات والمستحبات وتجنب المحرمات والمكروهات، وإلا خرجت بالإنسان عن حد الاعتدال إلى ما لا يريده الله تعالى.

المطلب الثاني: الأطر العامة لسياسة الرئيس الداخلية

إن الإمام (عليه السلام) بيّن لمالك الأشتر (رضوان الله عليه) الأطر العاملة لشخصية رئيس الحكومة وما لها وما عليها، وبداية يخبره بأن عقلية القوم غير مرتبة، فالمفاهيم مضطربة عندهم وذلك لأنه قد جرت عليهم دول مختلفة من عدل وجور، ومن ثمَّ يحتاج إلى إعادة ترتيب المنظومة المعرفية لهم ويجب أن يروا ذلك عملاً لا فقط بالقول من لدن الحاكم، قال (عليه السلام): «ثم اعلم يا مالك أني قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم»[21]، وينبغي أن يحسب رئيس

الحكومة حسابه فإنه مراقب من قبل عموم الناس فإنهم ينتظرون منه تلبية حاجاتهم الضرورية والعمل بوظيفته وعليه مراعاة ما يأتي:

(١) إن مثل رئيس الحكومة كمثل عامة الناس يجب أن يكون همه وغمه هو العمل الصالح، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح»[٢٢].

(٢) يجب ألا ينساق الإنسان وفقاً لشهواته، بل الأمر بالعكس بأن يملك الإنسان التحكم بهواه، وهكذا الحال بالنسبة إلى رئيس الحكومة قال امير المؤمنين (عليه السلام) : «فاملك هواك».

(٣) لا يكون كل شيء مباحاً لرئيس الحكومة، بل له الحق فيما يحب ويكره في حدود الأشياء المباحة له، قال امير المؤمنين (عليه السلام) «وشحّ بنفسك عما لا يحل لك، فإن الشح بالنفس الإنصاف منها فيما أحبت أو كرهت».

(٤) يجب أن يكون الوالي على بلد رحيماً بالرعية محباً لهم عطوفاً عليهم كأفراد عائلته، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم».

(٥) لا يجوز للوالي على بلد أن يصادر حقوقهم وذلك بالاستحواذ عليها بلا وجه حقٍ؛ ولا يكون صدور الخطأ منهم مبرراً لهذا الفعل، وذلك لأنهم من بني البشر وهم معرضون للخطأ، والزلل والمتوقع من الوالي أن يغفر زلاتهم، قال امير المؤمنين(عليه السلام) «ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا[٢٣] تغتنم أكُلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ»[٢٤].

(٦) يجب أن يكون نظر الحاكم إلى ما دونه من عموم الرعية كما يرغب أن يكون نظر الله تعالى إليه من العفو والرحمة، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم، ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك، وقد استكفاك أمرهم وابتلاك بهم»[٢٥].

(٧) ويجب أن يكون الحاكم عبداً لله تعالى لا أن يكون عدواً له؛ لأنه بحاجة إلى رحمة الله وعفوه، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «ولا تنصبن نفسك لحرب الله فإنه لا يدَ لك بنقمته، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته»[٢٦].

(٨) لا ينبغي للحاكم أن يندم على عفوٍ منحه للرعية، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «ولا تندمن على عفو»[٢٧].

(٩) لا ينبغي أن تكون العقوبات الشرعية سبباً للتبجح والشماتة، كما لا ينبغي المصير إلى عقوبة الرعية مع امكان التغاضي عنها بعذر، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «وَلَا تَبْجَحَنَّ بِعُقُوبَةٍ وَلَا تُسْرِعَنَّ إِلَى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً وَلَا تَقُولَنَّ إِنِّي مُؤَمَّرٌ آمُرُ فَأُطَاعُ فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْغَالٌ فِي الْقَلْبِ وَمَنْهَكَةٌ لِلدِّينِ وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغِيَرِ»[٢٨].

(١٠)لا ينبغي للحاكم ان يحس بالأبهة والاستطالة على الآخرين، وإذا ما حدث ذلك، فينبغي أن يتذكر قدرة الله تعالى عليه فإن هذا يرجع إليه عقله الذي فقده بالتصورات الباطلة، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «وإذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهة أو مخيلة فانظر إلى عظم ملك الله فوقك وقدرته منك على ما لا تقدر عليه من نفسك، فإن ذلك يطامن[٢٩] إليك من طماحك،

ويكف عنك من غربك[٣٠]، ويفيء إليك بما عزب عنك من عقلك»[٣١].

(١١) لا ينبغي للحاكم مباراة الله في علوه؛ لأنه يذل كل جبار، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «إياك ومساماة[٣٢] الله في عظمته والتشبه به في جبروته، فإن الله يذل كل جبار ويهين كل مختال»[٣٣].

(١٢) يجب على الحاكم أن ينصف الله والناس من نفسه، بأن يؤدي حقوق الله وحقوق الناس على حد سواء ولا ينبغي أن يأخذ من حقوق الله لنفسه او أهله ولمن له فيهم هوى من الرعية؛ وذلك لأن مآل ذلك إلى ظلم الناس ومن ظلمهم كان الله خصيمه وهو المدحض لحجته، فضلاً عن ان الظلم يغير النعم ويعجل بزوال الملك، فضلاً عن أن دعوة المظلوم على من ظلمه مستجابة، ولا تزال آثاره إلا برد الحق إلى اهله والتوبة، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجته وكان لله حربا حتى ينزع ويتوب وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد»[٣٤].

(١٣) حث الإمام على إبعاد الحاشية الذين يطلبون معائب الناس وينقلونها إلى الحاكم؛ لأن الحاكم المفروض أن يكون الساتر على معائب الناس، قال الإمام امير المؤمنين (عليه السلام): «وليكن أبعد رعيتك منك وأشنؤهم عندك أطلبهم لمعائب الناس، فإن في الناس عيوبا الوالي أحق من سترها»[٣٥].

(١٤) لا ينبغي للحاكم أن يكشف

عما غاب عنه بل عليه تقويم ما ظهر له من أخطاء الناس وعيوبهم: «فلا تكشفن عما غاب عنك منها فإنما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك، فاستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك، أطلق عن الناس عقدة كل حقد، واقطع عنك سبب كل وتر»[٣٦].

(١٥) لا ينبغي للحاكم تصديق الساعي، فإنه غاش وإن تشبه بالناصحين، قال الإمام امير المؤمنين (عليه السلام): «ولا تعجلن إلى تصديق ساع، فإن الساعي غاش وإن تشبه بالناصحين»[٣٧].

(١٦) ولا ينبغي أن يكون في بطانة الحاكم بخيلٌ أو من يعده الفقر او حريصٌ أو جبان؛ لأنها غرائز يجمعها سوء الظن بالله تعالى: قال امير المؤمنين (عليه السلام): «ولا تدخلن في مشورتك بخيلا يعدل بك عن الفضل، ويعدك الفقر، ولا جبانا يضعفك عن الأمور، ولا حريصا يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله»[٣٨].

(١٧) ورد في المأثور (أن خير الأمور أوسطها) وإذا دار الأمر بين ما يكون موجباً للإجحاف بالأكثرية والاقلية فينبغي اختيار ما يكون مجحفاً بالأقلية دون الاكثرية، وخصوصاً إذا كانت الاقلية هي الخاصة، فإن عمل الحاكم يجب أن يكون مع العامة وهي الأكثرية، قال الإمام امير المؤمنين (عليه السلام):«وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة»[٣٩] ثم يعرِّج الإمام(عليه السلام) على بيان صفات الخاصة المذمومة.

المطلب الثالث: ترجيح رضا العامة

على رضا الخاصة في مقام التعارض

من هنا يشرع امير المؤمنين بذكر ست صفات في الخاصة ينتهي منها إلى عدم البأس بسخط الخاصة مع رضا العامة، وهذه الصفات هي:

(أ) ليس أحد من الرعية اثقل على الوالي مؤونة في الرخاء من الخاصة، قال الإمام امير المؤمنين (عليه السلام): «وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء»[٤٠].

(ب) الخاصة قليلو المعونة في البلاء، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «وأقل معونة له في البلاء»[٤١].

(ت) الخاصة يكرهون الإنصاف، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «وأكره للإنصاف».

(ث) الخاصة أقل شكراً عند الإعطاء، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «وأقل شكرا عند الإعطاء»[٤٢].

(ج) الخاصة لا يعذرون الحاكم إذا منعهم، قال الإمام امير المؤمنين (عليه السلام): «وأبطأ عذرا عند المنع»[٤٣].

(ح) الخاصة اضعف صبراً على الملمات قال الإمام امير المؤمنين (عليه السلام): «وأضعف صبرا عند ملمات الدهر من أهل الخاصة»[٤٤].

والنتيجة من كل هذه الخصال التي يتصف بها الخاصة، فإنه لا بأس بسخط الخاصة مع رضا العامة في مقام عدم امكان الجمع بين رضاهما معاً، دون العكس وهو رضا الخاصة مع سخط العامة فعمل الحاكم يجب أن يكون بشكل بحيث يراعي مصالح الاكثرية وهم عموم الناس وإن تعارضت مع مصالح الأقلية، قال أمير المؤمنين(عليه السلام): «وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة»[٤٥]، والسبب في عناية الحاكم

بالخاصة هو؛ لأن الدين لا يقوم إلا بالعامة فإنهم عماده، والعدة الذين يستعان بهم على الأعداء وبناءً عليه فلابد ان يكون الحاكم مصغياً لهم ومائلاً معهم، ومن هنا فقد نصّ الإمام امير المؤمنين (عليه السلام) على ذلك بقوله: «وَإِنَّمَا عِمَادُ الدِّينِ وَجِمَاعُ الْمُسْلِمِينَ وَالْعُدَّةُ لِلْأَعْدَاءِ الْعَامَّةُ مِنَ الْأُمَّةِ، فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ لَهُمْ وَمَيْلُكَ مَعَهُمْ»[٤٦].

المبحث الثاني: الوزارات وشرائط الوزراء

المطلب الأول: الوزارات السيادية

المطلب الثاني: شرائط الوزراء

المطلب الثالث: اسباب مرجوحية الإطراء على اصحاب المناصب

المطلب الأول: الوزارات السيادية

(١) وزارة المالية[٤٧]:

إن الموارد المالية للدولة الإسلامية في ذلك الزمان تنحصر بالأموال المستحصلة من الخراج وهذه الأموال تقوم الدولة على تقسيمها في انجاز الوظائف الأساسية لعموم الناس، وعلى مصالحهم العامة وقد نصّ الإمام امير المؤمنين (عليه السلام) على ذلك من خلال بيان الوظيفة الأساسية التي يجب على الوالي والحاكم القيام بها، حيث ذكر أن على الحاكم: (جباية خراجها)، وهذا المورد يمثل عصب الحياة الرئيسية لإنجاز وظائف الدولة وتغطية نفقاتها.

(٢) وزارة الدفاع والداخلية[٤٨]

إن على الحاكم التصدي لتشكيل وزارتي الداخلية والدفاع، وهما جبهتان أحدهما الغرض منه ردّ العدو الداخلي والثاني الغرض منه رد العدو الخارجي وقد نصّ الإمام امير المؤمنين (عليه السلام) على تشكيل كلا الوزارتين بقوله: (وجهاد عدوها)، ويدخل تحت إطلاق قوله (عدوها) تشكيل أي قوات مسلحة

أو غير مسلحة لهذا الغرض؛ طالما أن الجميع يدخل تحت عنوان العدو، وذلك من قبيل جهاز المخابرات وجهاز الأمن الوطني، وغيرهما مما يقتضيه جهاد الأعداء.

(٣) وزارة الإعلام

نص الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) على استصلاح أهل مصر، حيث قال: (استصلاح أهلها)، وهو نظير استصلاح الأرض، حيث أن الارض البوار تحتاج إلى استصلاح وذلك لأنها سبقت بفترة كانت الارض فيها غير مزروعة ومن ثمَّ فهي مالحة، وهكذا الحال في الانسان يحتاج إلى استصلاح حيث تعاقبت عليه دول جائرة وعادلة كما ذكر (عليه السلام)، وهذا لا يكون إلا بالتعليم والتثقيف والتوجيه عبر الوسائل المتاحة في ذلك الزمان والمتمثلة في حضور الناس للمساجد والحضور في المنتديات العامة وأن الملاحظ من سيرة الإمام أنه كان دائم التوجيه ليلاً ونهاراً، سراً وجهاراً لا يصرفه عنه جهاد ولا يقعده عنه سبب، حيث روي أنه (عليه السلام) كان إذا فرغ من الجهاد يتفرغ لتعليم الناس والقضاء بينهم[٤٩].

(٤) الوزارات الخدمية[٥٠]

من وظائف الحاكم الاهتمام بالوزارات الخدمية من قبيل وزارة الاسكان والإعمار ووزارتي الزراعة والصناعة وغيرهما من الوزارات الأخرى التي ينصب عملها على تقديم الخدمة للمواطنين، وقد نصّ الإمام (عليه السلام) عليه بقوله: (وعمارة بلادها)، فإن وظيفة هذه الوزارات وغيرها، ينصب عملها لعمارة البلاد، وهذا مفهوم عام يمكن أن يمتد ليشمل كل ما افترض له من مصاديق جديدة.

المطلب الثاني: شرائط الوزراء

إن ثمة خصال وسجايا وشرائط

يجب ان يتحلى بها الوزراء واصحاب المسؤوليات المهمة في البلد لكي يقع اختيار الحاكم ورئيس الدولة عليهم من بينها:

(١) يجب ألا يكون الوزير المختار من قبل رئيس الحكومة وزيراً للأشرار قبل حكومته، ومشتركاً في آثام الحكومات الباطلة، اكد امير المؤمنين (عليه السلام) على ذلك بقوله (عليه السلام): «إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيرا ومن شركهم في الآثام فلا يكونن لك بطانة فإنهم أعوان الأثمة وإخوان الظلمة، وأنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم ونفاذهم، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم ممن لم يعاون ظالما على ظلمه ولا آثما على إثمه، أولئك أخف عليك مؤونة، وأحسن لك معونة، وأحنى عليك عطفا، وأقل لغيرك إلفا فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك»[٥١].

(٢) إن افضل الوزراء منزلة لدى الحاكم يجب أن يكون من يصدقه القول ولا ينقل له غير الحق ولو كان مراً، والورع منهم الصادق القول، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «ثم ليكن آثرهم عندك أقولهم بمر الحق لك، وأقلهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله لأوليائه واقعا ذلك من هواك حيث وقع، وألصق بأهل الورع والصدق»[٥٢].

(٣) لا ينبغي للحاكم أن يزيل السنن الصالحة التي عمل بها الاوائل من هذه الأمة، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة، واجتمعت بها الألفة، وصلحت عليها الرعية»، كما لا ينبغي للحاكم أن يحدث سنة لم تكن موجودة، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «ولا تحدثن سنة تضر

بشيء من ماضي تلك السنن فيكون الأجر لمن سنها والوزر عليك بما نقضت منها»[٥٣]، وقد ورد النص من رسول الله (صلى الله عليه وآله) على هذا المعنى، بقوله:« من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيء»[٥٤].

(٤) يجب على الوزير أن يكون شخصاً علمياً لا يصدر إلا عن علم ومعرفة، وبناءً عليه يجب أن يكثر من مدارسة أحوال ما يصلح بلاده مع العلماء، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «وأكثر مدارسة العلماء ومنافثة الحكماء[٥٥] في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك وإقامة ما استقام به الناس قبلك»[٥٦].

(٥) إن من الحالات السلبية التي لدى أصحاب المناصب هي حبهم الاطراء عليهم حتى ولو لم يكن لديهم ما يستحق الإطراء، والإمام علي (عليه السلام) ينص على بيان سلبيات الإطراء وإن الإطراء من الباطل وفيما يلي بيان اسباب مرجوحية الإطراء على كل حال.

المطلب الثالث: اسباب مرجوحية الإطراء على اصحاب المناصب

الإطراء ليس فقط غير مستحب عرفاً وشرعاً، بل مرجوح شرعاً، وذلك للأسباب الآتية:

(أ) كثرة الإطراء تحدث الزهو وتدني من العزة، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «ثم رضهم على أن لا يطروك ولا يبجحوك بباطل لم تفعله، فإن كثرة الإطراء تحدث الزهو وتدني من العزة»[٥٧].

(ب) إن في الإطراء تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة، قال الإمام امير المؤمنين (عليه السلام): «ولا يكون المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإن في ذلك تزهيدا لأهل

الاحسان في الاحسان، وتدريبا لأهل الإساءة على الإساءة، وألزم كلا منهم ما ألزم نفسه»[٥٨].

(ت) إن حسن الظن المتبادل بين الرئيس ومرؤوسيه افضل من الإطراء الزائف الذي لا مطابق خارجي له، والسبب الحقيقي لحسن ظن رئيس بمرؤوسيه، هو إحسانه إليهم وتخفيفه متاعب الحياة عنهم، وعدم طلب شيء منهم لا يطيقونه، وحسن الظن بهم يجنبك المتاعب الكثيرة والطريق الشاق إلى قلوبهم، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «واعلم أنه ليس شيء بأدعى إلى حسن ظن راع برعيته من إحسانه إليهم، وتخفيفه المؤونات عليهم، وتركك استكراهه إياهم على ما ليس قبلهم فليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك، فإن حسن الظن يقطع عنك نصبا طويلا، وإن أحق من حسن ظنك به لمن حسن بلاؤك عنده. وإن أحق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده»[٥٩].

الخاتمة

أخيراً نريد الحديث عما أجمله الإمام في صدد بيان الوزارات السيادية في المطلب الأول، حيث أن الإمام صار بصدد بيان كيفية التعاطي مع كل فئة من فئات المجتمع التي جاء في العهد الذهبي للإمام (عليه السلام) الحديث عنهم، ومن الطبيعي أن حديثه (عليه السلام) عن هذه الفئات لا يعني إرادته تقسيم المجتمع إلى طبقات؛ لأن الإسلام لا يؤمن بتقسيم المجتمع إلى طبقات فقيرة وغنية بل ملاك التمايز في نظره هو التقوى، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾[٦٠]، وإنما هذا التقسيم يعين الحاكم على التعامل مع فئات المجتمع المختلفة عند اتخاذ القرارات، وهي بالشكل الآتي:

(١) الفئة الاولى هي، فئة الجنود وقد سماهم الإمام (عليه السلام): (جنود الله)[٦١]، وهم الحصن للرعية وبهم يتزين الولاة وبهم يعز الدين ويأمن الناس «فالجنود بإذن الله حصون الرعية، وزين الولاة، وعز الدين، وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلا بهم»[٦٢]، وثمة شرائط لتولية القيادات العسكرية في وزارة الدفاع والداخلية، وهي كون الشخص ناصحاً، ونقياً من الذنوب والمعاصي، وذا حلمٍ وصبر على النوائب ممن لا يغضب بسرعة ويتقبل العذر عند الاعتذار، يراعي ضعف الضعفاء ولا يأبه بقوة الأقوياء، وممن يكون لديه أصل وجذر وتاريخ في السوابق الحسنة من الشجاعة والسخاء والسماحة وأهل النجدة، مع ضرورة تفقدهم من قبل الحاكم كما يتفقد الوالدان أبناءهم ويقضون حوائجهم[٦٣]، قال الإمام (عليه السلام): «فول من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأنقاهم جيبا، وأفضلهم حلما ممن يبطئ عن الغضب، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء وينبو على الأقوياء. وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف. ثم ألصق بذوي الأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة. ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة، فإنهم جماع من الكرم، وشعب من العرف. ثم تفقد من أمورهم ما يتفقده الوالدان»[٦٤].

(٢) الفئة الثانية في المجتمع هم: (أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس)، هذه الفئة التي تقوم على تهيئة المال داخل الدولة والتي تمثل آنذاك وزارة المالية وهي المصدر الأول للأموال، تجب العناية بهم والتركيز على قضاء حوائجهم والاهتمام بأمانتهم، لأنهم عنصر

الحياة الرئيسي الذي لا غنى لجميع مؤسسات الدولة عنه، قال (عليه السلام): «ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذي يقوون به في جهاد عدوهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم، ويكون من وراء حاجتهم»[٦٥].

(٣) الفئة الثالثة في المجتمع: (كتّاب العامة والخاصة وقضاة العدل)[٦٦]، ومن أهميتهم أنه لا قيام للصنفين السابقين- وهم جنود الله والقائمين على الخراج- إلا بهذه الفئة الثالثة؛ وذلك لأن احكام هذا الصنف هي توجب الاستقرار في البلد فهم من يحق الحق في المنازعات وهم المؤتمنون على الحقوق في فضّ المنازعات، قال امير المؤمنين (عليه السلام): «ثم لا قوام لهذين الصنفين- وهما صنفا: اهل الخراج والجنود إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاقد، ويجمعون من المنافع، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها»[٦٧].

(٤) الفئة الرابعة وهم: (التجار وأهل الصناعات)[٦٨]، ولا انتظام ولا قيام للفئات السابقة إلا بهم؛ لأن عمل التجار وذوي الصناعات هم الحامي والمدافع عن الجبهة الداخلية وتأمينها وتحصينها من الإشاعات المضرة بالدولة وتأمينها وحمايتها من اهم وظائف الدولة، قال الإمام امير المؤمنين (عليه السلام): «ولا قوام لهم جميعا- كلاً من الطبقات السابقة، كطبقة الجنود، وطبقة أهل الجزية والخراج وطبقة القضاة والعدول- إلا بالتجار وذوي الصناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم، ويقيمونه من أسواقهم، ويكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم»[٦٩].

(٥) الفئة الخامسة، وهم: (ذوي الحاجة والمسكنة)[٧٠] هذه الفئة إن

كانوا فقراء فلهم الحقوق الشرعية سواء كانوا من السادة أو من غيرهم وكلا قد سمى الله له سهمه ووضع على حده فريضته في كتابه أو سنة نبيه (صلى الله عليه وآله) عهدا منه عندنا محفوظا، فإن كانت الحقوق الشرعية كافية لذلك فبها، وإلا فيلجأ إلى بيت المال لإعطائهم منه بقدر الإمكان، ومن هنا قال الإمام (عليه السلام): «ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق رفدهم ومعونتهم، وفي الله لكل سعة، ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه، وليس يخرج الوالي من حقيقة ما ألزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام والاستعانة بالله، وتوطين نفسه على لزوم الحق، والصبر عليه فيما خف عليه أو ثقل»[٧١].

نتائج البحث

النتيجة

التي نَخلُص إليها من هذا العهد:

(١) إن الإمام (عليه السلام) يبيّن الأطر العامة التي من شأنها إذا ما روعيت أن تؤدي إلى استقرار الحكم الإسلامي وإدارة الدولة وسياسة البلاد والعباد وقد اعطى الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر وعلمه هذا العهد بهذا الغرض لكي يتقن هذه الصناعة، وهو ما يدحض اراجيف المرجفين من مقولة فصل الدين عن السياسة، بل السياسة من صميم الدين وأن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) إنما مارس الحكم والسياسة وهكذا الخلفاء بعهده وهكذا المعصومون (عليهم السلام)، وقد نصّ غير واحد من العلماء بل اكثر العلماء على وجوب ذلك منهم الشيخ جعفر كاشف الغطاء[٧٢] والميرزا النائيني[٧٣] والسيد الخميني[٧٤] والسيد الخوئي[٧٥] وآخرون يطول بنا المقام لو عددناهم، وهو القدر المتيقن من

الأمور الحسبية الثابتة للفقيه بحسب المشهور[٧٦].

(٢) إن ثمة حسرة كبيرة تعتصر القلب على مدى عظمة الإمام (عليه السلام) الذي كتب نصاً قبل حدود (١٤٠٠)عام وهذا لا زال طرياً ومفيداً في غاية الفائدة إلى يوم الناس هذا حتى انه اعتمدته الأمم المتحدة كأحد النصوص الحقوقية فيها، والحال أنك تجد الشرق وعلى التحديد البلاد التي صدر منها هذا العهد وهي احوج ما تكون إلى تطبيقه واعتماده وعلى أساسه تبنى العلاقات بين الرئيس ومرؤوسيه، نجده غير مستفادٍ منه ومن هنا فيوصى بالرجوع إلى تطبيقه في الكثير من فقراته المهمة.

(٣) ما هي النسبة بين توصيات عهد امير المؤمنين (عليه السلام) وبين القوانين المحلية في زماننا المعاصر، هل هي في عرض القوانين المحلية أو في طولها، بمعنى آخر هل يستغنى عن القوانين المحلية مع وجود العهد، أم لا، يستفاد منها مع وجوده؟ والجواب: إن هذا العهد لا يريد أن يلغي دور القوانين الأخرى، غاية الأمر أنه لا بأس بالاطلاع على مفاده إلى جانبها بل من الضروري ذلك وخصوصاً بالنسبة إلى رئيس الدولة، كما انه من الضروري أخذه بنظر الاعتبار حين تدوين تلك القوانين.

(٤) الإمام(عليه السلام) ليس في مقام تعزيز الطبقية في المجتمع بمعنى تقسيم المجتمع إلى مجتمع طبقي ولكل طبقة مميزات تختلف عن الطبقة الأخرى كطبقة الفقراء وطبقة الأغنياء وطبقة الأشراف واستحواذ طبقة الأغنياء على كل شيء واعتبارهم طبقة الفقراء بمثابة العبيد لديهم إلى غير ذلك، بل هو (عليه السلام) حارب الطبقية، وهذا

لسان حال رسالة الإسلام الإنسانية العالمية في جميع بياناتها، بل هو في صدد بيان كيفية التعامل مع كل فئة من فئات المجتمع، وبيان مدى اهمية كل فئة وتأثيرها في المجتمع الإنساني الإسلامي، ومن الطبيعي أن هذا البحث ليس هو المحل المناسب لبسط الكلام في ذلك؛ لأنه ببيان ذلك يخرج البحث عن الاختصار المبتني عليه.

(٥) إن الإمام (عليه السلام) يعطي اهمية كبيرة جداً للإنسان وكرامته ويجعل كرامته فوق كل الاعتبارات فلا يجوز إذلاله وتحقيره أبداً وهذا واضح في قوله (عليه السلام) (إن الناس صنفان اما اخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق)، وهذه العبارة تنطوي على كل ما من شأنه إعانة الإنسان فقط لكونه انساناً، وبنو البشر متشابهون في خلقتهم بلا أي مدخلية لأي شيء آخر من المناصب أو الطبقية القائمة على اساس المال او الدين او اللون أو الجنس أو العرق أو الحزبية وغير ذلك، وهذه النظرية الراقية التي وضعها الإمام (عليه السلام) وأسس لها بشكل عملي في سيرته العطرة، تدحض كل فهمٍ خاطئ يُصوّر تعامل المسلمين الإنساني مع من يتفق معهم بالعقيدة فقط دون سواهم، وهذا نص كلام إمام الإنسانية (عليه السلام) يفند هذا التصور الخاطئ.

أقول قولي هذا واستغفر الله والحمد لله رب العالمين.

الهوامش

(١) انظر بحار الانوار: (محمد باقر) المجلسي (١١١١هـ)، ٤٢/ ١٧٦، تح: محمد باقر البهبودي ويحيى العابدي، ط٢، عام: ١٤٠٣هـ، نشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان.

(٢) أنظر الفصول المهمة في معرفة الأئمة: المالكي، ابن الصباغ (٨٥٥هـ)، ١/ ٤٤٨، مطبعة: سرور، نشر: دار الحديث، عام: ١٤٢٢هـ. انظر: الكنى والألقاب، القمي، عباس (١٣٥٩هـ)، ٢/ ٢٨، نشر: مكتبة الصدر- طهران.

(٣) مقال عن مالك الأشتر من موقع ويكي شيعة

htt://ar.wikishia.net/vew/.

(٤) وسائل الشيعة: العاملي، الحر، ٣٠/ ٤٦٦، ط٢، مطبعة: مهر، تح: محمد رضا الجلالي، ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث- قم المشرفة، عام: ١٤١٤هـ. ق. موسوعة الإمام امير المؤمنين علي (عليه السلام)، القرشي، باقر شريف، ٩-١٠/ ٥٨، ط١، مطبعة: شريعت، عام: ١٤٢٢هـ، نشر: دار الهدى للطباعة والنشر.

(٥) أنظر تاريخ الطبري: محمد بن جرير (٣١٠)، ٣/ ٥٧٠، تح: نخبة من العلماء الأجلاء، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- لبنان.

(٦) انظر: تاريخ الإسلام: الذهبي (٧٤٨هـ)، ٣/ ٥٩٤، تح: عمر عبد السلام تدمري، ط١، طبع ونشر: دار الكتاب العربي، عام: ١٤٠٧هـ.

(٧) انظر مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، علي بن الحسين، ١- ٢/ ٥٣٧هـ، ط١، تحقيق وطبع ونشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

(٨) انظر: مقال عن مالك الأشتر من موقع ويكي شيعة

htt://ar.wikishia.net/vew/.

(٩) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى، ١٣٧، جمع: السيد الشريف الرضي، طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين،

ط٦،عـام: ١٤٢٢هـ .ق.

(١٠) مختـار الصحـاح: عبـد القـادر، محمـد، ٢٤٠، تصحيـح: احمـد شـمس الديـن، ط١، عـام: ١٤١٥هـ، نـشر دار الكتـب العلميـة، بـيروت لبنـان.

(١١) نهـج البلاغـة، امـير المؤمنـين، عـلي بـن ابي طالـب، جمـع: السـيد المرتـضى، ١٣٧.

(١٢) بيـان اهميـة العهـد بهـذا النحـو إنـما هـو لمـن لا يعتقـد بعصمـة الإمـام (عليـه السـلام)، وإلا فالمعتقـدون بعصمتـه (عليـه السـلام) لا يحتاجـون لذلـك بعـد القـول بهـا وقيـام الأدلـة في محلـه عليهـا.

(١٣) موقع الويكيبيديا العربية https://ar.wikipedia.org/wiki.

(١٤) انظر، موقع الويكيبيديا العربية https://ar.wikipedia.org/wiki.

(١٥) نهـج البلاغـة، امـير المؤمنـين، عـلي بـن ابي طالـب، جمـع: السـيد المرتـضى، ١٣٧.

(١٦) سورة محمد الآية، ٧.

(١٧) يكفها.

(١٨) (جمح) الجيـم والميـم والحـاء أصـل مطـرد وهـو ذهـاب الـشيء قدمـاً بغلبـة وقـوة، والمـراد بهـا هنـا منازعـات النفـس إلى شـهواتها ومآربهـا، انظـر: معجـم مقاييـس اللغـة: ابـن فـارس، احمـد، ٤٧٦/١، تـح: عبـد السـلام محمـد هـارون، ط١، طبـع ونـشر: مكتبـة الإعـلام الإسـلامي، عـام: ١٤٠٤هـ.

(١٩) نهـج البلاغـة، امـير المؤمنـين، عـلي بـن ابي طالـب، جمـع: السـيد المرتـضى، ١٣٧.

(٢٠) سورة يوسف، الآية ٥٣.

(٢١) نهـج البلاغـة، امـير المؤمنـين، عـلي بـن ابي طالـب، جمـع: السـيد المرتـضى، ١٣٧.

(٢٢) المصدر السابق نفسه.

(٢٣) ضري الكلـب بالصيـد ضراوة أي تعـود، وأضراه صاحبـه أي عـوده، وأضراه بـه أي أغـراه، لسـان العـرب، ابـن منظـور، ١٤/ ٤٨٢، نـشر: ادب الحـوزة- قـم- ايـران، عـام: ١٤٠٥هـ.

(٢٤) نهـج البلاغـة، امـير المؤمنـين، عـلي بـن ابي طالـب، جمـع: السـيد المرتـضى، ١٣٧.

(٢٥) نهـج البلاغـة، امـير المؤمنـين، عـلي بـن ابي طالـب، جمـع: السـيد المرتـضى، ١٣٧.

(٢٦) المصدر السابق نفسه.

(٢٧) المصدر السابق نفسه.

(٢٨) المصدر السابق نفسه.

(٢٩) يطامن الشيء: يخفض منه.

(٣٠) الغَرب: بفتح فسكون، الحدة.

(٣١) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى، ١٣٧.

(٣٢) المساماة: المباراة في السمو، أي العلو.

(٣٣) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى، ١٣٧.

(٣٤) المصدر السابق نفسه.

(٣٥) المصدر السابق نفسه.

(٣٦) المصدر السابق نفسه.

(٣٧) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى، ١٣٧.

(٣٨) المصدر السابق نفسه.

(٣٩) المصدر السابق نفسه.

(٤٠) المصدر السابق نفسه.

(٤١) المصدر السابق نفسه.

(٤٢) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى، ١٣٧.

(٤٣) المصدر السابق نفسه.

(٤٤) المصدر السابق نفسه.

(٤٥) المصدر السابق نفسه.

(٤٦) المصدر السابق نفسه.

(٤٧) أنظر: نهج البلاغة في ضوء علم اللغة الإجتماعي، الطائي، نعمة دهش فرحان، ١٢٩، طبع ونشر: دار المنهجية، ط١، عام: ٢٠١٦م.

(٤٨) انظر: السياسة الإدارية في فكر الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بين الأصالة والمعاصرة، حمود، خضير كاظم، ١٠، طبع ونشر: مؤسسة الباقر- بيروت.

(٤٩) انظر: موسوعة الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، القرشي، باقر شريف، ٤/ ١٦٠، ط١، مطبعة: شريعت، عام: ١٤٢٢هـ، نشر: دار الهدى للطباعة والنشر.

(٥٠) انظر: نهج البلاغة في ضوء علم اللغة الاجتماعي، الطائي، نعمة دهش فرحان، ١٢٩، طبع ونشر: دار المنهجية، ط١، عام: ٢٠١٦م.

(٥١) المصدر السابق نفسه.

(٥٢) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى، ١٣٧.

(٥٣) المصدر السابق نفسه.

(٥٤) المصدر السابق نفسه.

(٥٥) منافثة: مجالسة ومحادثة، انظر: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية: المنتظري، حسن علي، ٤/ ٣١٠، ط١، مطبعة: القدس، نشر: دار الفكر- قم إيران، عام: ١٤١١هـ.

(٥٦) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى: ٥٣، ص: ١٣٧.

(٥٧) المصدر السابق نفسه.

(٥٨) المصدر السابق نفسه.

(٥٩) المصدر السابق نفسه.

(٦٠) سورة الحجرات، الآية ١٣.

(٦١) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى، ١٣٩.

(٦٢) المصدر السابق نفسه.

(٦٣) انظر: موسوعة الإمام امير المؤمنين علي بن ابي طالب: القرشي، باقر شريف، ٩-١٠/ ٤٦.

(٦٤) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى، ١٣٩.

(٦٥) المصدر السابق نفسه.

(٦٦) المصدر السابق نفسه.

(٦٧) المصدر السابق نفسه.

(٦٨) نهج البلاغة، امير المؤمنين، علي بن ابي طالب، جمع: السيد المرتضى، ١٤٠.

(٦٩) المصدر السابق نفسه.

(٧٠) المصدر السابق نفسه.

(٧١) المصدر السابق ١٤١.

(٧٢) الفردوس الاعلى: كاشف الغطاء، محمد حسين(١٣٧٣هـ)،٥٤، تعليق: محمد علي القاضي الطباطبائي، ط٣، نشر: مكتبة فيروز آدابي- قم، عام: ١٤٠٢هـ.

(٧٣) تنبيه الأمة وتنزيه الملة: النائيني: محمد حسين (١٣٥٥هـ)، ١٤٧، ترجمة: صالح الجعفري، تح: هاشم الحسيني، طبع ونشر: مركزا البحوث والدراسات الإسلامية طبعت هذه الرسالة في آخر كتاب (حياة الميرزا محمد حسين النائيني: هاشم الحسيني).

(٧٤) كتاب البيع: الخميني، روح

الله(١٤١٠هـ)، ٢/ ٦٦٥، ط١، طبع ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، عام: ١٤٢١هـ- طهران.

(٧٥) صراط النجاة (تعليق: جواد التبريزي): الخوئي، ابو القاسم (١٤١٣هـ)، ٣/ ، ٣٥٨، ط١، طبع: بلا، نشر وتوزيع: المركز الثقافي بلوار امين- قم، إيران، عام: ١٤١٨هـ؛ صراط النجاة (تعليق: جواد التبريزي): الخوئي، أبو القاسم، ١/ ١٠، ٤٧٥، ط١، مطبعة: سلمان الفارسي، نشر: دفتر نشر بركزيدة، عام: ١٤١٦.

(٧٦) انظر: الموسوعة الاستدلالية في الفقه الإسلامي، ١٠٥/ ٤٨، محمد الحسيني الشيرازي، كتاب السياسة ج١، ط٦، طباعة ونشر وتوزيع: دار العلوم، عام: ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

(١) بحار الانوار: (محمد باقر) المجلسي(١١١١هـ)، تح: محمد باقر البهبودي ويحيى العابدي، ط٢، عام: ١٤٠٣هـ، نشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان.

(٢) تاريخ الإسلام: الذهبي(٧٤٨هـ)، تح: عمر عبد السلام تدمري، ط١، طبع ونشر: دار الكتاب العربي، عام:١٤٠٧هـ.

(٣) تاريخ الطبري: محمد بن جرير(٣١٠)، تح: نخبة من العلماء الأجلاء، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- لبنان.

(٤) تنبيه الأمة وتنزيه الملة: النائيني: محمد حسين (١٣٥٥هـ)، ترجمة: صالح الجعفري، تح: هاشم الحسيني، طبع ونشر: مركزا البحوث والدراسات الإسلامية طبعت هذه الرسالة في آخر كتاب (حياة الميرزا محمد حسين النائيني: هاشم الحسيني).

(٥) دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية: المنتظري، حسن علي، ط١، مطبعة: القدس، نشر: دار الفكر- قم إيران، عام: ١٤١١هـ.

(٦) السياسة الإدارية في فكر الإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام) بين الأصالة والمعاصرة، حمود، خضير كاظم، ١٠، طبع ونشر: مؤسسة الباقر- بيروت.

(٧) الفردوس الاعلى: كاشف الغطاء، محمد حسين (١٣٧٣هـ)، تعليق: محمد علي القاضي الطباطبائي، ط٣، نشر: مكتبة فيروز آدابي- قم، عام: ١٤٠٢هـ.

(٨) الفصول المهمة في معرفة الأئمة: المالكي، ابن الصباغ (٨٥٥هـ)، مطبعة: سرور، نشر: دار الحديث، عام: ١٤٢٢هـ.

(٩) كتاب البيع: الخميني، روح الله (١٤١٠هـ)، ط١، طبع ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، عام: ١٤٢١هـ- طهران.

(١٠) الكنى والألقاب، القمي، عباس (١٣٥٩هـ)، نشر: مكتبة الصدر- طهران.

(١١) لسان العرب، ابن منظور، نشر: ادب الحوزة- قم- ايران، عام: ١٤٠٥هـ.

(١٢) مختار الصحاح: عبد القادر، محمد،

تصحيح: احمد شمس الدين، ط١، عام: ١٤١٥هـ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

(١٣) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، احمد، تح: عبد السلام محمد هارون، ط١، طبع ونشر: مكتبة الإعلام الإسلامي، عام: ١٤٠٤هـ.

(١٤) موسوعة استدلالية في الفقه الإسلامي، محمد الحسيني الشيرازي، كتاب السياسة ج١، ط٦، طباعة ونشر وتوزيع: دار العلوم، عام: ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.

(١٥) موسوعة الإمام امير المؤمنين علي (عليه السلام)، القرشي، باقر شريف، ط١، مطبعة: شريعت، عام: ١٤٢٢هـ، نشر: دار الهدى للطباعة والنشر.

(١٦) نهج البلاغة في ضوء علم اللغة الإجتماعي، الطائي، نعمة دهش فرحان، طبع ونشر: دار المنهجية، ط١، عام:٢٠١٦م.

(١٧) وسائل الشيعة: العاملي، الحر، ط٢، مطبعة: مهر، تح: محمد رضا الجلالي، ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث- قم المشرفة، عام: ١٤١٤هـ. ق.

مواقع الانترنت

(١) موقع الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki

(٢)مقال عن مالك الأشتر من موقع ويكي شيعة. http://r.wikishia.net/vew/